الإتحاد الدستوري

ⵓⵏⵣⵔⵔⵣⵓⵍ ⵓⵍⵍⴰⵎⵓⵔⵓⵣ

union constitutionnelle

البرنامج الانتخابي لحزب الاتحاد الدستوري

من اجل مغرب بسرعة واحدة

تقديم سياسي

يدخل المغرب اليوم مرحلة جديدة من تاريخه الوطني، مرحلة تتطلب نفسا إصلاحيا أوضح، وجرأة أكبر في ترتيب الأولويات، وحزبا قادرا على الجمع بين الواقعية والطموح، وبين الثقة في مؤسسات الدولة والانحياز للمواطن، وبين تشجيع المبادرة الخاصة وصيانة العدالة والإنصاف.

لقد راكم وطننا خلال السنوات الماضية مكاسب مهمة في الاستقرار السياسي، وفي ترسيخ موقعه الإقليمي والدولي، وفي إطلاق أوراش اجتماعية واقتصادية كبرى، وفي تعزيز حضوره كبلد موثوق وشريك جاد ومسؤول.

لكن المغرب يواجه، في الآن نفسه، تحديات مركبة لا يكفي معها تكرار الشعارات ولا تجميع الوعود العامة.

فهناك ضغط متزايد على القدرة الشرائية، وتحولات عميقة في سوق الشغل، وحاجة ملحة إلى تجديد المدرسة العمومية، وإصلاح المنظومة الصحية، وتقوية الطبقة المتوسطة، وتسريع الجهوية المتقدمة، ومواجهة آثار الأزمات المناخية والكوارث الطبيعية، ورفع نجاعة الدولة في التنفيذ والإنصاف.

ومن هنا تنطلق رؤيتنا لمغرب بسرعة واحدة: مغرب لا تتقدم فيه جهة بينما تظل أخرى في الانتظار، ولا تحدد فيه الجغرافيا أو الظروف الاجتماعية حظ المواطن من الفرص والخدمات، بل تتحرك فيه التنمية والإصلاح بوتيرة متقاربة، وتصل ثمارهما إلى مختلف الفئات والمجالات. فمغرب بسرعة واحدة هو مغرب يوحد سرعة التنمية، دون أن يلغي تنوع جهاته وخصوصياتها.

إن الاتحاد الدستوري، انطلاقا من مرجعيته الليبرالية الاجتماعية، ومن تشبثه بالملكية الدستورية، وبوحدة الوطن، وبالدولة القوية والمنصفة، وبالاقتصاد المنتج وبلد بلا ريع، وبالمبادرة الحرة في إطار تكافؤ الفرص، واستحضارا منه للنموذج التنموي الجديد، يقدم هذا البرنامج باعتباره تعاقدا سياسيا واضحا مع المواطنات والمواطنين، وبرنامجا قابلا للتنزيل لا مجرد وثيقة انتخابية.

إننا لا نعد بالمستحيل، ولا ننافس في توزيع الأوهام، بل نتقدم بمشروع وطني واقعي وطموح في الآن نفسه، هدفه أن ينتقل المغرب من منطق التدبير المتفرق إلى منطق المشروع الواضح، ومن منطق الإصلاح الجزئي إلى منطق الإقلاع الشامل والعادل.

الالتزام الوطني الأول:
اقتصاد منتج، فرص شغل أكثر، وقدرة شرائية أقوى

نحو نموذج اقتصادي منتج، تنافسي، ومنصف

يعتبر الاتحاد الدستوري أن تحقيق الإقلاع الاقتصادي الحقيقي للمغرب يمر عبر الانتقال من اقتصاد متفاوت الفرص إلى اقتصاد وطني منتج وتنافسي ومؤطر بقواعد واضحة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع الفاعلين.

فالتحدي الاقتصادي لا يكمن فقط في تحقيق نسب نمو أعلى، بل في طبيعة هذا النمو، وفي مدى قدرته على خلق فرص الشغل، وتحسين دخل المواطنين، وحماية قدرتهم الشرائية، وتوزيع الثروة بشكل منصف، وتحفيز المبادرة الفردية والجماعية، وتحرير الطاقات الإنتاجية من العراقيل البنيوية التي تعيقها.

كما أن التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وما يرافقها من اضطراب في سلاسل التوريد وتقلبات في أسعار الطاقة والغذاء وتزايد المنافسة على الموارد والاستثمارات، تفرض على المغرب تعزيز قدرته على الإنتاج، وتنويع قاعدته الاقتصادية، وتأمين حاجياته الأساسية، وتقوية استقلالية قراره الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، يلتزم الاتحاد الدستوري ببناء نموذج اقتصادي يقوم على توازن واضح بين دور المبادرة الخاصة كمحرك أساسي للنمو وخلق فرص الشغل، ودور الدولة كفاعل منظم ومؤطر وضامن للمنافسة والعدالة الاقتصادية، وكفاعل استراتيجي في القطاعات الحيوية.

هدفنا اقتصاد ينتج الثروة، ويوسع فرص العمل، ويحسن مستوى عيش المواطنين، ويمنح المقاولة مجالا أوسع للمبادرة، ويعزز قدرة المغرب على مواجهة الصدمات والتحولات الاقتصادية.

أولا: التشغيل في قلب السياسة الاقتصادية

يشكل الاستقرار الماكرو اقتصادي شرطا أساسيا لضمان استمرارية النمو، وتعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين، وجذب الاستثمار الوطني والأجنبي.

- ربط التحفيزات الاستثمارية بخلق فرص الشغل
- توجيه جزء أكبر من الاستثمار نحو القطاعات والمشاريع ذات القدرة العالية على إحداث مناصب الشغل
- تطوير التكوين المستمر وإعادة التأهيل المهني
- دعم التشغيل الذاتي والمقاولة
- تحديث آليات الوساطة في سوق الشغل
- تقوية التوجيه المهني وربط التكوين بحاجيات الاقتصاد
- تطوير برامج موجهة لتسهيل ولوج الشباب إلى أول فرصة شغل
- تحسين مواكبة الباحثين عن العمل وربط برامج التشغيل بحاجيات المقاولات
- تشجيع المقاولات على الاستثمار في تكوين وتأهيل مواردها البشرية
- تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء وتسهيل ولوجهن إلى سوق الشغل
- جعل خلق فرص الشغل معيارا أساسيا في تقييم السياسات الاقتصادية والاستثمارية

ثانيا: حماية القدرة الشرائية ومواجهة غلاء المعيشة

تعتبر القدرة الشرائية من أبرز التحديات التي تواجه الأسر المغربية، ولا يمكن تحسينها بالحلول الظرفية وحدها، بل بسياسة اقتصادية متكاملة تجمع بين التحكم في التضخم، وتعزيز الإنتاج الوطني، وضمان المنافسة، وتنظيم الأسواق، وتحسين دخل المواطنين.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تعزيز استقرار الأسعار
- التحكم في مستويات التضخم بما يحمي القدرة الشرائية للمواطنين
- تعزيز آليات التتبع والاستباق بالنسبة لأسعار المواد الأساسية
- تقوية القدرة الوطنية على مواجهة تقلبات الأسواق الدولية

- تحسين المنافسة داخل الأسواق
- محاربة الممارسات الاحتكارية والمضاربات التي تؤثر بشكل غير مبرر على الأسعار
- تعزيز المراقبة والشفافية في الأسواق
- التصدي للاتفاقات والممارسات التي تضر بالمستهلك

- تقليص كلفة الوساطة غير المنتجة
- تحسين الربط بين المنتج والمستهلك
- تنظيم سلاسل التسويق والتوزيع
- تقليص الوسطاء غير المنتجين، خاصة في المنتجات الأساسية

- تعزيز الإنتاج الوطني للمواد الأساسية
- دعم القطاعات المنتجة للمواد ذات الأثر المباشر على معيش المواطنين
- تقليص التبعية الخارجية كلما توفرت إمكانات إنتاج وطنية تنافسية
- تعزيز الأمن الغذائي والطاقي باعتبارهما جزءا من حماية القدرة الشرائية

- اعتماد السياسة الجبائية كأداة لدعم النشاط الاقتصادي وعدم إثقال كاهل الأسر
- العمل على تقليص الكلفة الاقتصادية لبعض الخدمات الأساسية من خلال تحسين المنافسة والنجاعة
- تعزيز حماية المستهلك وحقه في المعلومة والاختيار

ثالثا: إصلاح مناخ الأعمال وتحرير الاستثمار ودعم المقاولة الوطنية

رغم الإصلاحات التي تم تحقيقها، لا يزال مناخ الأعمال في المغرب يعاني من تعقيدات إدارية وبطء في المساطر وتعدد في المتدخلين، مما يعيق دينامية الاستثمار ويحد من قدرة المقاولات على النمو وخلق فرص الشغل.

لذلك، يلتزم الاتحاد الدستوري بإطلاق جيل جديد من الإصلاحات يرتكز على:

- تبسيط المساطر الإدارية
- تقليص عدد الوثائق المطلوبة لإنشاء وتوسيع المقاولات
- توحيد المساطر بين الإدارات
- اعتماد مبدأ التصريح بدل الترخيص كلما أمكن

- رقمنة الخدمات الاقتصادية
- تعميم المنصات الرقمية للاستثمار
- تقليص التفاعل المباشر مع الإدارة
- ضمان الشفافية وتتبع الملفات في الزمن الحقيقي

- تقليص آجال المعالجة
- تحديد آجال قانونية ملزمة للإدارات
- إقرار مبدأ الموافقة الضمنية في بعض المساطر

- إرساء إدارة مواكبة للاستثمار
- الانتقال من منطق المراقبة إلى منطق المواكبة
- تخصيص فرق دعم للمستثمرين على المستوى الجهوي

- دعم المقاولة الوطنية، عبر تحسين ولوجها للصفقات العمومية
- تخفيف الأعباء الإدارية والجبائية
- دعم التحول الرقمي
- تعزيز قدرتها التنافسية والتصديرية إعطاء أولوية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة باعتبارها مصدرا أساسيا للتشغيل وخلق القيمة

رابعا: تعزيز المنافسة الشريفة ومحاربة الريع والاحتكار

إن الاقتصاد المنتج لا يمكن أن يقوم في ظل ممارسات تحد من تكافؤ الفرص، أو تخلق امتيازات غير مبررة، كما أن حماية القدرة الشرائية للمواطن تقتضي أسواقا تنافسية وشفافة لا تتحكم فيها الممارسات الاحتكارية.

وفي هذا السياق، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- دعم أدوار مؤسسات المنافسة
- تقوية دور مجلس المنافسة
- توسيع صلاحياته الرقابية والزجرية
- ضمان استقلاليته وفعاليته

- تحسين شفافية الصفقات العمومية
- رقمنة كل مساطر الصفقات العمومية
- توسيع الولوج للمقاولات الصغرى والمتوسطة
- نشر المعطيات المرتبطة بالصفقات

- محاربة الممارسات غير النزيهة
- التصدي للاتفاقات الاحتكارية
- الحد من تضارب المصالح
- تقوية آليات التبليغ والحماية
- تعزيز مراقبة الممارسات التي تؤثر على المنافسة والأسعار

إن الهدف ليس فقط محاربة الاختلالات، بل إرساء ثقافة اقتصادية جديدة قائمة على الاستحقاق والكفاءة والمنافسة وتكافؤ الفرص.

خامسا: توسيع الولوج إلى التمويل وتحديث المنظومات المالية

يشكل التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، كما يمثل صعوبة حقيقية أمام الشباب وحاملي الأفكار والمشاريع الراغبين في دخول عالم المقاولة.
لذلك، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تطوير سوق الرساميل
- تحفيز ولوج المقاولات إلى البورصة
- تنويع الأدوات المالية
- تعزيز دور التمويل التشاركي

- تعزيز المنافسة في القطاع البنكي
- تشجيع الابتكار المالي
- إدماج الفاعلين الجدد
- تطوير الخدمات البنكية الرقمية
- ضمان ولوج الفئات الأكثر هشاشة إلى الخدمات البنكية

- دعم آليات الضمان والمواكبة
- تقوية صناديق الضمان
- تسهيل التمويل للمقاولات الناشئة
- دعم المشاريع الابتكارية
- مواكبة المقاولات في مراحلها الأولى

- تسهيل ولوج الشباب إلى التمويل والمقاولة
- تطوير آليات تمويل موجهة للمقاولين الشباب وحاملي المشاريع
- تسهيل الولوج إلى التمويل بالنسبة للشباب الذين لا يتوفرون على ضمانات كافية
- تعزيز آليات الضمان العمومي للمشاريع الشبابية القابلة للاستمرار
- تطوير التمويل الأولي للمقاولات الناشئة والمشاريع المبتكرة
- مواكبة الشباب في إعداد المشاريع والتدبير والتسويق والولوج إلى الأسواق
- تشجيع آليات التمويل البديلة والتمويل التشاركي للمشاريع الشبابية
- إرساء مواكبة خاصة للمشاريع خلال السنوات الأولى لضمان استمراريتها

سادسا: سياسة صناعية منتجة قائمة على القيمة المضافة والابتكار

تشكل الصناعة رافعة أساسية لأي اقتصاد منتج، وعنصرا حاسما في خلق الثروة ومناصب الشغل وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تطوير قاعدة صناعية متنوعة
- دعم الصناعات ذات القيمة المضافة العالية
- تقوية الصناعات التحويلية
- تعزيز الاندماج الصناعي الوطني

- ربط الصناعة بالبحث العلمي
- تشجيع التعاون بين الجامعة والمقاولة
- دعم البحث العلمي التطبيقي
- تطوير منظومات الابتكار

- رفع نسبة الإدماج المحلي
- تقليص التبعية الخارجية في سلاسل الإنتاج
- تشجيع الإنتاج الوطني
- دعم الصناعات الوسيطة

- تطوير المناطق الصناعية
- إحداث مناطق صناعية جديدة
- تأهيل المناطق القائمة
- توزيعها بشكل متوازن بين الجهات

سابعا: تعزيز الأمن الغذائي وتطوير الفلاحة الإنتاجية

يعتبر الأمن الغذائي أحد أركان السيادة الوطنية، خاصة في ظل التقلبات المناخية والاضطرابات الدولية، كما أن تعزيز الإنتاج الغذائي الوطني عنصر أساسي في حماية القدرة الشرائية واستقرار الأسعار.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- توجيه الفلاحة نحو تلبية الطلب الداخلي
- إعطاء الأولوية للمنتجات الأساسية
- تقليص التبعية الغذائية
- تعزيز الاستقرار في الأسعار

- دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين
- تحسين الولوج إلى التمويل
- توفير المواكبة التقنية
- تسهيل الولوج إلى الأسواق

- تطوير الصناعات الغذائية
- إحداث وحدات تحويل قريبة من مناطق الإنتاج
- تثمين المنتوج الفلاحي
- تقليص الفاقد

- تعزيز سلاسل التسويق
- تقليص الوسطاء غير المنتجين
- تنظيم الأسواق
- تحسين الربط بين الإنتاج والاستهلاك

ثامنا: تسريع الانتقال الطاقي وتعزيز الأمن الطاقي

يشكل قطاع الطاقة أحد أبرز التحديات الاستراتيجية للمغرب، خاصة في ظل تقلبات الأسواق الدولية، لما له من أثر مباشر على تنافسية الاقتصاد وكلفة الإنتاج والقدرة الشرائية والسيادة الاقتصادية.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تسريع تطوير الطاقات المتجددة
- دعم الاستثمار في الطاقة الشمسية والريحية
- تشجيع الإنتاج الذاتي للطاقة
- إدماج الطاقات النظيفة في الصناعة

- تحسين النجاعة الطاقية
- تقليص الاستهلاك غير المنتج
- تحديث البنيات التحتية
- دعم الابتكار في الطاقة

- تنويع مصادر التزود
- تقليص التبعية لمصدر واحد
- تعزيز الشراكات الدولية
- تطوير قدرات التخزين

- تعزيز دور الدولة الاستراتيجي
- تأطير القطاع الطاقي
- حماية المصالح الوطنية
- توجيه الاستثمارات الكبرى

تاسعا: إدماج القطاع غير المهيكل وفق خصوصية كل فئة

يمثل القطاع غير المهيكل جزءا مهما من الاقتصاد الوطني، لكنه يعاني من الهشاشة ويؤثر على التوازنات الاقتصادية، ويحرم فئات واسعة من الحماية والتمويل وفرص التطور.
لذلك، يلتزم الاتحاد الدستوري بمقاربة تدريجية تقوم على:

تحفيز الاندماج عبر تبسيط المساطر

تقديم امتيازات ضريبية مرحلية

توفير المواكبة والتأطير

تسهيل انتقال الأنشطة القابلة للاستمرار نحو الاقتصاد المهيكل

بالموازاة مع:

محاربة التهرب الضريبي

حماية المقاولات المهيكلة من المنافسة غير العادلة

عاشرا: تقوية جاذبية المغرب الاقتصادية وتعزيز موقعه الإقليمي

يمتلك المغرب مؤهلات قوية ليصبح مركزا اقتصاديا إقليميا في إفريقيا وحوض المتوسط، وأن يحول موقعه واستقراره وبنياته التحتية إلى مصدر إضافي للاستثمار والنمو والتشغيل.

ومن أجل ذلك، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تعزيز موقع المغرب اللوجستيكي
- تطوير الموانئ والبنيات التحتية
- تحسين الربط القاري والدولي
- دعم النقل والتخزين

- دعم التموضع المالي للمغرب
- تطوير المركز المالي للدار البيضاء
- تعزيز الخدمات المالية
- جذب الاستثمارات الدولية

- تطوير الاقتصاد الرقمي
- دعم الشركات التكنولوجية
- تشجيع الابتكار الرقمي
- تعزيز البنية التحتية الرقمية

- استقطاب الاستثمارات النوعية
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية
- تعزيز تنافسية المغرب
- تحسين جودة المشاريع
- إعطاء الأولوية للاستثمارات القادرة على خلق فرص الشغل ونقل التكنولوجيا وتعزيز الإدماج المحلي

حادي عشر: اقتصاد مستدام يستثمر في موارده وقطاعات المستقبل

يعتبر الاتحاد الدستوري أن الاستدامة لم تعد خيارا، بل ضرورة اقتصادية وبيئية، وأن تنويع مصادر النمو يقتضي تثمين المؤهلات الطبيعية والثقافية والجهوية للمغرب بطريقة مستدامة.
وفي هذا الإطار، يلتزم بـ:

إدماج البعد البيئي في السياسات الاقتصادية
دعم الاقتصاد الأخضر
تشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة
حماية الموارد الطبيعية
تطوير الاقتصاد الأزرق واستغلال الموارد البحرية
تنويع العرض السياحي
دعم الصناعة التقليدية وتحديث تسويقها
ربط هذه القطاعات بالتنمية الجهوية

ثاني عشر: الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية

إن تنفيذ هذا المشروع الاقتصادي يقتضي الحفاظ على أسس الاستقرار والثقة، لأن خلق فرص الشغل وتحسين القدرة الشرائية وتشجيع الاستثمار لا يمكن أن تستمر دون اقتصاد مستقر ومالية عمومية قادرة على تمويل التنمية.
ولهذا، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى وضمان استدامة المالية العمومية
تعزيز صلابة النظام المالي
تدبير الدين العمومي وفق مقاربة متوازنة تضمن الاستثمار دون الإخلال بالاستقرار
ضمان وضوح الرؤية الاقتصادية واستقرار التوجهات العمومية بما يمكن الفاعلين الاقتصاديين من اتخاذ قراراتهم في أفق واضح

خاتمة الالتزام

إن الاقتصاد الذي يدعو إليه الاتحاد الدستوري ليس اقتصاد أرقام مجردة، ولا اقتصاد امتيازات أو ريع، بل اقتصاد يقاس بقدرته على تحسين حياة المواطنين وفتح أبواب المبادرة والعمل أمامهم.

اقتصاد يقوم على:

الشغل المنتج بدل البطالة والإقصاء

المبادرة بدل الامتياز

الإنتاج بدل الريع

المنافسة بدل الاحتكار

الاستثمار بدل الانتظار

الفرص بدل الإقصاء

الإنتاج الوطني والانفتاح بدل التبعية

الاستدامة بدل استنزاف الموارد

اقتصاد ينتج أكثر ويخلق قيمة أكبر، ويوسع فرص الشغل، ويحمي القدرة الشرائية، ويؤمن حاجياته الأساسية، ويعزز تنافسية المقاولة الوطنية، وينفتح على العالم بثقة.

وبذلك يجعل الاتحاد الدستوري من الاقتصاد المنتج، والتشغيل، وتحسين مستوى عيش المواطنين، وتعزيز السيادة الاقتصادية، قاعدة واحدة لمشروعه التنموي، وشرطا أساسيا لبناء مغرب أكثر قوة وإنصافا وقدرة على مواجهة المستقبل.

الالتزام الوطني الثاني:
دولة الإنصاف والحماية الاجتماعية

نحو دولة عادلة اجتماعيا، فعالة، وقريبة من المواطن

يؤمن الاتحاد الدستوري أن قوة الدولة لا تقاس فقط بحجم تدخلها، بل بقدرتها على تحقيق الإنصاف، وضمان تكافؤ الفرص، وتوفير خدمات عمومية ذات جودة، تمكن المواطن من العيش الكريم ومن الارتقاء الاجتماعي.

فالتحدي الاجتماعي الذي يواجه المغرب اليوم لم يعد يقتصر على محاربة الفقر والهشاشة في أشكالهما التقليدية، بل أصبح يرتبط بمدى قدرة الدولة على حماية الطبقة المتوسطة، وتوسيع قاعدة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وتقليص الفوارق المجالية، وتحسين جودة الخدمات الأساسية، وخاصة في التعليم والصحة.

ومن هذا المنطلق، يلتزم الاتحاد الدستوري ببناء دولة إنصاف حقيقي، تنتقل من منطق تدبير الهشاشة إلى منطق التمكين، ومن منطق التفاوت في الولوج إلى منطق العدالة في الفرص.

أولا: إصلاح المنظومة التعليمية وبناء رأسمال بشري تنافسي

يشكل التعليم الركيزة الأساسية لأي مشروع تنموي مستدام، وهو الأداة الرئيسية لتحقيق الحركية الاجتماعية، وإعداد الأجيال لمواجهة تحولات الاقتصاد والمجتمع.

وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بإصلاح عميق وشامل للمنظومة التعليمية يرتكز على:

- تحسين جودة المناهج التعليمية
- مراجعة البرامج والمناهج بما يركز على الكفايات الأساسية
- تعزيز اللغات والمهارات الرقمية
- تعزيز ثقافة التطوع وروح المبادرة والتربية على المواطنة

- تعميم التعليم الأولي الجيد، من خلال:
- ضمان الولوج الشامل للتعليم الأولي
- تحسين جودة التأطير والتكوين
- تقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي

- إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية
- تحسين ظروف هيئة التدريس
- تأهيل البنيات التحتية
- تعزيز الحكامة داخل المؤسسات
- التعليمية

- ربط التعليم بسوق الشغل
- تطوير التوجيه المدرسي والمهني
- إشراك الفاعلين الاقتصاديين في بلورة التكوينات
- تعزيز التخصصات المرتبطة بالاقتصاد الوطني

- النهوض بالتكوين المهني والتعلم المستمر
- جعل التكوين المهني مسارا اختياريا ذا قيمة
- توسيع فرص التعلم والتكوين مدى الحياة
- تطوير برامج إعادة التأهيل المهني

- دعم البحث العلمي والابتكار
- تعزيز التمويل الموجه للبحث العلمي ربط الجامعة بالمقاولة
- تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا

ثانيا: جعل الجامعة المغربية رافعة للتنمية

يرى الاتحاد الدستوري أن الجامعة المغربية ليست فضاء للتكوين فقط، بل رافعة لإنتاج المعرفة، وتأهيل الكفاءات، ودعم الابتكار، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، يلتزم الحزب بتطوير منظومة التعليم العالي وفق الأولويات التالية.

- تحسين جودة التكوين الجامعي
- مراجعة وتحيين المسالك والتكوينات بما يواكب التحولات العلمية والمهنية والمجتمعية
- تعزيز المهارات الرقمية واللغوية والمهارات الناعمة، وتحديث طرق التدريس والتعلم والتقييم
- تحسين التأطير البيداغوجي وتقليص الاكتظاظ، وتعزيز تقييم جودة التكوينات والمؤسسات الجامعية
- توحيد المعايير بين الجامعات العمومية والخاصة وجعلها مرتبطة بالتوجهات الاستراتيجية للدولة

- إعادة الاعتبار للبحث العلمي
- الرفع التدريجي من الاستثمار الوطني في البحث العلمي، واعتماد تمويل تنافسي وشفاف للمشاريع والمختبرات ومراكز البحث
- دعم البحث العلمي المرتبط بالأولويات الاستراتيجية للمغرب وتشجيع البحث والنشر العلمي ذي الجودة
- تعزيز التعاون العلمي بين الجامعات ومراكز البحث الوطنية والدولية

- إصلاح منظومة الدكتوراه ودعم الباحثين الشباب
- تحسين شروط إنجاز الدكتوراه والتأطير العلمي، وتوفير دعم ومنح منصفة للطلبة الباحثين
- تطوير برامج التنقل العلمي وما بعد الدكتوراه، وإرساء مسارات أوضح لإدماج الكفاءات الشابة في البحث والتدريس الجامعي
- الحد من هجرة الكفاءات العلمية وتطوير آليات لاستقطاب الكفاءات المغربية بالخارج وإشراكها في مشاريع البحث والتكوين

- ربط الجامعة بالاقتصاد والمجتمع مع الحفاظ على رسالتها الأكاديمية
- تطوير الشراكات بين الجامعات والمقاولات، ودعم البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع
- تطوير الحاضنات الجامعية وتشجيع ريادة الأعمال والتدريب الميداني لدى الطلبة والباحثين
- تعزيز مساهمة الجامعة في إيجاد حلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية

- إدماج التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في الجامعة
- إدماج الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في التكوين والبحث العلمي، وتأهيل الأساتذة والطلبة لاستخدامهما بشكل فعال ومسؤول
- وضع إطار قانوني وأخلاقي واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم والبحث
- ٧تطوير المنصات والموارد والمكتبات الرقمية، ودعم البحث في الذكاء الاصطناعي والبيانات والسيادة الرقمية

- تحسين الحياة الجامعية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية
- تحسين جودة الأحياء والمطاعم والنقل والخدمات الاجتماعية والصحية الموجهة للطلبة، وتعزيز الدعم النفسي والأنشطة الثقافية والرياضية
- تحسين ظروف الطلبة في وضعية إعاقة وضمان تكافؤ الفرص داخل المؤسسات الجامعية
- الرفع من المنح المقدمة للطلبة
- تطوير أقطاب جامعية جهوية تسهر على النهوض بمميزات الجهة
- تقليص الفوارق في التجهيز والتأطير والعرض التكويني بين الجامعات والجهات

إن الهدف هو بناء جامعة مغربية ذات جودة، منفتحة على محيطها، تنتج المعرفة والابتكار، وتوفر للطلبة والباحثين شروط النجاح والتطور، وتسهم بفاعلية في بناء اقتصاد المعرفة وتعزيز التنمية الوطنية.

ثالثا: إصلاح المنظومة الصحية وبناء رأسمال صحي وطني

تشكل الصحة أحد أعمدة الكرامة الإنسانية والاستقرار الاجتماعي، ويعتبر الاتحاد الدستوري أن نجاح إصلاح المنظومة الصحية لا يقاس فقط بتوسيع التغطية الصحية أو تطوير البنيات، بل بقدرة المواطن على الولوج الفعلي إلى علاج جيد وفي آجال معقولة، وبمدى قدرة المنظومة على ضمان الاستمرارية والإنصاف والاستجابة لحاجيات السكان.

وفي هذا المجال، يلتزم الاتحاد الدستوري بإصلاح شامل للمنظومة الصحية يرتكز على:

- التنزيل الرشيد لورش الحماية الاجتماعية وتعزيز تمويل الصحة
- ضمان الاستفادة الفعلية لجميع المواطنين من التغطية الصحية الإجبارية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين
- تقليص النفقات المباشرة التي يتحملها المواطن للعلاج، خاصة بالنسبة للأمراض المزمنة والمكلفة
- ضمان استدامة تمويل منظومة التغطية الصحية
- الرفع بشكل مهم وتدريجي من الميزانية المخصصة لقطاع الصحة في أفق 2031
- اعتماد برمجة مالية متعددة السنوات، وتوجيه الموارد الإضافية نحو الموارد البشرية والرعاية الصحية الأولية والوقاية والبنيات والتجهيزات

- تعزيز الموارد البشرية الصحية وحماية الكفاءات
- وضع مخطط وطني لتوظيف مهنيي الصحة، يرتبط بالحاجيات الفعلية للمنظومة والخريطة الصحية الوطنية والجهوية
- ضمان توزيع أكثر إنصافا للموارد البشرية الصحية بين الجهات، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تعرف خصاصا
- تحسين ظروف العمل والتحفيز والمسارات المهنية بما يعزز جاذبية واستقرار المهن الصحية
- تطوير جودة التكوين والتكوين المستمر وربطهما بحاجيات المنظومة الصحية
- وضع سياسة وطنية للحد من هجرة الكفاءات الصحية، وتطوير آليات للاستفادة من خبرات الكفاءات المغربية بالخارج
- إشراك مهنيي الصحة في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والقوانين المرتبطة بقطاعهم

- إعادة تنظيم مسار العلاج وتعزيز الرعاية الصحية الأولية
- جعل الرعاية الصحية الأولية وطبيب الأسرة المدخل الأساسي للمنظومة الصحية
- إرساء مسار علاجي واضح ومتكامل يضمن توجيه المريض بين مختلف مستويات الرعاية
- تحسين آليات توجيه المرضى بما يحد من الضغط غير الضروري على المستشفيات الجامعية والمراكز المتخصصة
- ضمان استمرارية التكفل بالمريض بعد خروجه من المستشفى، وتعزيز التنسيق بين مختلف مستويات الرعاية• تطوير نظام وطني موحد للمواعيد، والعمل على تقليص آجال الانتظار وتحسين تنظيم الولوج إلى الخدمات الصحية

- تعزيز الوقاية وتقريب الخدمات الصحية من المواطن
- جعل الوقاية والكشف المبكر ومكافحة عوامل الخطر أولوية في السياسة الصحية الوطنية
- تطوير برامج الكشف المبكر عن السرطان والأمراض المزمنة وأمراض القلب والشرايين والسكري
- تعزيز برامج صحة الأم والطفل والصحة المدرسية والصحة المهنية
- تطوير خدمات الصحة النفسية وتقريبها من المواطنين
- توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتطوير الوحدات الطبية المتنقلة، خاصة في المناطق القروية والجبلية والنائية
- تطوير الخدمات الصحية الملائمة لكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة أو الذين يحتاجون إلى رعاية طويلة الأمد

- تحقيق العدالة المجالية وتحديث العرض الصحي
- اعتماد الخريطة الصحية الوطنية والجهوية كأداة أساسية لتحديد حاجيات كل منطقة من المؤسسات والتخصصات والموارد البشرية والتجهيزات
- إعطاء الأولوية للمناطق التي تعرف خصاصا في البنيات والخدمات الصحية، وتقليص الفوارق في الولوج إلى العلاجات المتخصصة
- تطوير المستشفيات الجهوية والإقليمية ومستشفيات القرب وفق الحاجيات الصحية والديموغرافية لكل جهة
- وضع برنامج وطني مستدام لصيانة وتجديد التجهيزات الطبية، وضمان معايير موحدة لجودتها وسلامتها
- تحسين ظروف استقبال المرضى ومرافقيهم داخل المؤسسات الصحية
- تعزيز خدمات الإسعاف والنقل الصحي وتقليص آجال الاستجابة، خاصة في المناطق البعيدة

- تسريع الرقمنة وتعزيز السيادة الدوائية والصحية
- إرساء ملف صحي إلكتروني موحد للمواطن قابل للتبادل بين مختلف المؤسسات الصحية، مع ضمان حماية المعطيات الشخصية
- تعميم الرقمنة في المواعيد والوصفات والتقارير الطبية ومسارات التكفل
- تشجيع توظيف الذكاء الاصطناعي في التشخيص والمساعدة على اتخاذ القرار الطبي وتدبير الموارد، ضمن إطار قانوني وأخلاقي واضح
- ضمان مخزون استراتيجي وطني من الأدوية الأساسية والمستلزمات والمنتجات الصحية الحيوية
- دعم الصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية الوطنية وتعزيز القدرة على الإنتاج المحلي ضمان استمرارية تموين السوق بالأدوية الأساسية، وتشجيع استعمال الأدوية الجنيسة الآمنة والفعالة
- دعم البحث والتطوير في الصناعات الدوائية والبيولوجية والصحية

- وضع المواطن في قلب المنظومة الصحية وتعزيز الحكامة والمسائلة
- إقرار ميثاق وطني لحقوق المريض يضمن الحق في المعلومة والاحترام والسرية والموافقة المستنيرة
- تحسين الاستقبال والتوجيه داخل المؤسسات الصحية وضمان احترام كرامة المريض ومرافقيه
- إرساء آليات واضحة ومبسطة للشكايات والتظلم وضمان معالجتها داخل آجال محددة
- قياس رضا المواطنين عن الخدمات الصحية ونشر مؤشرات واضحة حول الجودة وآجال الانتظار والاستفادة من الخدمات
- اعتماد أهداف ومؤشرات قابلة للقياس لتقييم أداء المؤسسات الصحية بشكل دوري
- ربط المسؤولية بالمحاسبة والمردودية وجودة الخدمات
- تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد وسوء التدبير داخل المؤسسات الصحية

إن الهدف هو بناء منظومة صحية عادلة وفعالة ومستدامة، تجعل الوقاية والرعاية الصحية الأولية أساسا لمسار العلاج، وتضمن للمواطن خدمة صحية ذات جودة أينما كان، وتحفظ كرامة المريض، وتثمن مهنيي الصحة، وتربط الموارد والمسؤوليات بالنتائج.

رابعا: حماية اجتماعية قائمة على التمكين والإنصاف

يؤمن الاتحاد الدستوري أن الحماية الاجتماعية لا يجب أن تقتصر على الدعم المالي، بل يجب أن تكون جزءا من مشروع شامل للاندماج والتمكين. كما يعتبر الأسرة المغربية اللبنة الأساسية لبناء مجتمع قوي ومتماسك، وكل دعم للأسر هو دعم للمجتمع ككل. وفي هذا الإطار، يلتزم بـ:

- دعم الأسرة وتعزيز تماسكها (سن قوانين تضمن حقوقها)
- تحسين الخدمات الموجهة للأسرة
- دعم التوازن بين الحياة المهنية والعائلية
- تقوية آليات الحماية الاجتماعية للأسر

- تقوية الطبقة المتوسطة
- تعزيز استفادة الطبقة المتوسطة من الخدمات العمومية ذات الجودة
- حماية الأسر من مخاطر التراجع الاجتماعي والهشاشة
- دعم استقرار الأسر وتعزيز قدرتها على الارتقاء الاجتماعي

- توسيع الاندماج الاجتماعي
- إدماج الفئات الهشة في الدورة الاقتصادية
- تقليص الفوارق الاجتماعية

- ربط الحماية الاجتماعية بجودة الخدمات
- ضمان نجاعة الخدمات العمومية
- تحسين الولوج للخدمات

خامسا: السكن والنقل وجودة العيش

إن جودة العيش تشكل عنصرا أساسيا في تحقيق الكرامة الإنسانية والاستقرار الاجتماعي.
وفي هذا المجال، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تسهيل الولوج إلى السكن اللائق
- دعم برامج السكن
- تشجيع العرض الميسر
- تحسين التمويل العقاري
- تسهيل مساطر الولوج إلى السكن

- تأهيل الأحياء الحضرية
- تحسين البنيات التحتية
- تعزيز الفضاءات العمومية
- • تعزيز نظافة وجمالية المدن
- الرفع من جودة العيش داخل المدن

- تطوير النقل العمومي
- تحسين جودة النقل الحضري
- توسيع الشبكات
- تقليص كلفة التنقل

سادسا: ضمان الإنصاف المجالي في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية

إن تحقيق الإنصاف الاجتماعي يقتضي ألا يحدد مكان إقامة المواطن مستوى استفادته من الخدمات الأساسية، وأن تراعي السياسات الاجتماعية الفوارق القائمة بين الجهات والمجالات الحضرية والقروية.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تقليص الفوارق المجالية في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية
- إعطاء أولوية أكبر للمناطق التي تعاني خصاصا في الخدمات والتجهيزات الاجتماعية
- ربط تخطيط الخدمات الاجتماعية بحاجيات الساكنة وخصوصيات كل مجال
- إدماج البعد المجالي في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات الاجتماعية

سابعا: إصلاح منظومة التقاعد وحماية كرامة المتقاعدين

يعتبر الاتحاد الدستوري أن التقاعد حق اجتماعي واستحقاق ناتج عن سنوات من العمل والمساهمة في بناء الاقتصاد والمجتمع، وأن إصلاح منظومة التقاعد يجب أن يجمع بين ضمان استدامتها المالية وحماية القدرة الشرائية والعيش الكريم للمتقاعدين.

وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- ضمان استدامة منظومة التقاعد
- حماية القدرة الشرائية للمتقاعدين
- تحسين التغطية الاجتماعية والصحية للمتقاعدين
- تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالتقاعد والتغطية الصحية
- تثمين دور المتقاعدين في المجتمع

ثامنا: تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وإدماجهم الكامل

يؤمن الاتحاد الدستوري بأن الأشخاص في وضعية إعاقة يجب أن يتمتعوا بحقوقهم كاملة، وأن السياسة العمومية في مجال الإعاقة يجب أن تنتقل من منطق الرعاية إلى منطق الحقوق والاستقلالية والتمكين والمشاركة الكاملة في المجتمع.

وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- ضمان الولوج إلى التعليم والتكوين
- تعزيز الإدماج الاقتصادي والمهني
- تحسين الولوجيات في المرافق العمومية ووسائل النقل
- تحسين الحماية والخدمات الاجتماعية
- تعزيز المشاركة والاستقلالية
- •محاربة الصور النمطية والتمييز وتعزيز ثقافة المساواة

تاسعا: إعادة إدماج السجناء والمفرج عنهم

يعتبر الاتحاد الدستوري أن السياسة العقابية الناجحة لا تنتهي بانتهاء العقوبة، بل يجب أن تتيح للمفرج عنهم فرصة حقيقية للاندماج من جديد في المجتمع، بما يحفظ كرامتهم، ويحد من العودة إلى الجريمة، ويعزز الأمن والاستقرار الاجتماعي.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تعزيز التأهيل داخل المؤسسات السجنية
- إعداد السجين لمرحلة ما بعد الإفراج
- دعم الإدماج المهني للمفرج عنهم
- تعزيز المواكبة الاجتماعية بعد الإفراج
- الحد من الوصم وتعزيز فرص الاندماج

عاشرا: حماية الطفولة وتعزيز حقوق الطفل

يعتبر الاتحاد الدستوري أن حماية الطفولة مسؤولية وطنية ومجتمعية، وأن ضمان حقوق الأطفال وحمايتهم من مختلف أشكال الهشاشة والعنف والاستغلال يشكل أساسا لبناء مجتمع متماسك ومنصف، ويوفر لكل طفل شروط النمو السليم وتكافؤ الفرص.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تعزيز منظومة حماية الأطفال من العنف والإهمال والاستغلال ومختلف أشكال الإساءة
- تقوية آليات الوقاية والرصد والتدخل المبكر لفائدة الأطفال في وضعية هشاشة
- تعزيز التكفل بالأطفال في وضعية صعبة وضمان مواكبتهم الاجتماعية والنفسية والتربوية
- مكافحة الهدر المدرسي وتشغيل الأطفال والاستغلال الاقتصادي للقاصرين
- تعزيز حماية الأطفال في الفضاء الرقمي والتوعية بمخاطره
- دعم الأسر في القيام بأدوارها التربوية والحمائية، وتقوية التنسيق بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات المعنية بحماية الطفولة

خاتمة الالتزام

إن دولة الإنصاف التي يدعو إليها الاتحاد الدستوري ليست دولة إعانات ظرفية، بل دولة قوية وعادلة، تضمن تكافؤ الفرص، وتحمي الكرامة، وتوفر شروط الارتقاء الاجتماعي.

هي دولة:

تضع المواطن في صلب السياسات العمومية

توفر خدمات ذات جودة

تعزز الثقة بين الدولة والمجتمع

وبذلك تشكل الأساس الاجتماعي الضروري لأي إقلاع اقتصادي حقيقي.

الالتزام الوطني الثالث:
مغرب الجهات والعدالة المجالية

نحو نموذج تنموي ترابي متوازن، مندمج، ومنتج

يعتبر الاتحاد الدستوري أن تحقيق التنمية الشاملة والعادلة في المغرب يمر بالضرورة عبر إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجال، وبين السياسات العمومية والخصوصيات الترابية، وبين الاستثمار والعدالة المجالية.

فالتفاوتات بين الجهات، وبين المدن والقرى، وبين السواحل والداخل، لم تعد مجرد اختلالات ظرفية، بل أصبحت تحديا بنيويا يمس نجاعة النموذج التنموي، ويحد من تكافؤ الفرص، ويضعف الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

و من هذا المنطلق، يلتزم الاتحاد الدستوري بجعل الجهوية المتقدمة ركيزة عملية لإعادة توزيع الفرص، وتوطين التنمية، وتقريب القرار العمومي من المواطن، في إطار رؤية وطنية متكاملة تضمن الانسجام والعدالة.

أولا: تفعيل الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للدولة

رغم التقدم المحقق في تنزيل الجهوية، فإنها لم تبلغ بعد المستوى الذي يجعلها رافعة حقيقية للتنمية.
لذلك، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تمكين الجهات من اختصاصات أوسع في التخطيط والتنفيذ
- تقليص التداخل بين مستويات القرار الوطني والجهوي
- توضيح المسؤوليات وتحديدها بشكل دقيق
- تمكين الجهات من موارد مالية مستقرة
- تعزيز استقلالية الجهات في تدبير ميزانياتها
- تنويع الموارد الجبائية الجهوية
- ربط التمويل بالأداء والنتائج
- تعزيز اللامركزية الإدارية
- نقل جزء أكبر من صلاحيات الإدارة
- المركزية إلى المستوى الجهوي
- تمكين المصالح اللامركزية من اتخاذ القرار
- تسريع معالجة الملفات على المستوى الترابي
- تطوير الحكامة الجهوية وربط المسؤولية بالمحاسبة
- تعزيز التنسيق بين الدولة والجهات في تنفيذ السياسات العمومية
- تعزيز الشفافية والمساءلة على المستوى الترابي
- تحديد المسؤوليات بوضوح بين مختلف مستويات التدبير
- ربط ممارسة الصلاحيات الجهوية بالمسؤولية عن النتائج
- تطوير آليات التتبع والتقييم

ثانيا: بناء أقطاب اقتصادية جهوية منتجة

يؤمن الاتحاد الدستوري أن كل جهة يجب أن تتحول إلى فضاء اقتصادي حقيقي، قائم على مؤهلاته الخاصة، وقادر على خلق الثروة وفرص الشغل.
وفي هذا الإطار، يلتزم بـ:

- تحديد تخصصات اقتصادية لكل جهة
- بناء استراتيجيات جهوية قائمة على المزايا التنافسية
- دعم القطاعات ذات القيمة المضافة
- في كل جهة
- تعزيز التكامل بين الجهات بدل التنافس السلبي

- تشجيع الاستثمار الجهوي
- تحفيز الاستثمار خارج المحاور التقليدية تطوير مناطق صناعية جهوية
- تحسين جاذبية الجهات للاستثمار

- دعم الاقتصاد الجهوي
- تثمين الموارد المحلية
- دعم المقاولات المحلية
- تطوير سلاسل القيمة الجهوية

- ربط التنمية الجهوية بالبنيات التحتية
- تحسين الربط الطرقي واللوجستيكي
- تطوير الموانئ والمنصات الجهوية

ثالثا: تنمية العالم القروي والمجالات الهشة

يولي الاتحاد الدستوري أهمية خاصة للعالم القروي والمناطق الجبلية والواحاتية، باعتبارها مجالات تحتاج إلى تدخل موجه لتحقيق العدالة المجالية.
وفي هذا الإطار، يلتزم بـ:

- تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية
- تحسين الولوج إلى الكهرباء
- تعزيز الخدمات الصحية والتعليمية

- فك العزلة عن المناطق النائية
- تحسين وسائل النقل
- دعم الربط الرقمي

- دعم الاقتصاد القروي
- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل
- دعم الفلاحة الصغيرة والمتوسطة
- تطوير السياحة الجبلية والقروية و سياحة الواحات

- دعم استقرار المواطنين في المجال القروي
- خلق فرص الشغل المحلية
- تحسين ظروف العيش
- الحد من الهجرة القروية

رابعا: العدالة المجالية في توزيع الاستثمار العمومي

يعتبر الاتحاد الدستوري أن الاستثمار العمومي يجب أن يكون أداة لتقليص الفوارق، لا لتعميقها.
وفي هذا الإطار، يلتزم بـ:

- **توجيه** جزء أكبر من الاستثمار نحو الجهات الأقل استفادة
- **اعتماد** معايير موضوعية لتوزيع الموارد
- **ربط** المشاريع بحاجيات الساكنة
- **تقييم** الأثر المجالي للاستثمارات

خامسا: تقريب الخدمات وتعزيز الإدارة الترابية

إن تقريب الإدارة من المواطن يشكل شرطا أساسيا لتحسين جودة الخدمات وتعزيز الثقة.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- **تبسيط** المساطر على المستوى المحلي
- **تعزيز** الرقمنة في الخدمات الترابية
- **تحسين** أداء الجماعات الترابية
- **دعم** الكفاءات المحلية في التدبير

خاتمة الالتزام

إن مغرب الجهات الذي يدعو إليه الاتحاد الدستوري هو مغرب متوازن ومندمج ومنتج، تتحول فيه الجهوية من إطار قانوني إلى واقع تنموي ملموس.

وبذلك تشكل الجهوية المتقدمة الأساس المجالي لإقلاع اقتصادي عادل ومستدام.

مغرب:
تتقارب فيه الفرص بين الجهات
تتحول فيه المجالات إلى محركات للنمو
يستفيد فيه كل مواطن من ثمار التنمية

الالتزام الوطني الرابع:
مغرب الثقة والإشعاع
نحو دولة فعالة، مؤسسات موثوقة،
ومغرب أكثر إشعاعا

يعتبر الاتحاد الدستوري أن نجاح أي مشروع اقتصادي أو اجتماعي يظل رهينا بمدى توفر الثقة، ثقة المواطن في مؤسسات بلده، وثقة الفاعلين الاقتصاديين في وضوح واستقرار قواعد العمل الاقتصادي، وثقة الشركاء الدوليين في استقرار المغرب ومصداقيته.

فالتحدي الذي يواجه المغرب اليوم لا يتعلق فقط بتحقيق النمو أو توسيع الخدمات، بل أيضا بترسيخ دولة فعالة وشفافة وقريبة، تعزز الثقة، وتضمن الإنصاف، وتكرس سيادة القانون.

و من هذا المنطلق، يلتزم الاتحاد الدستوري ببناء مغرب الثقة، الذي يشكل الأساس السياسي والمؤسساتي للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، والرافعة الأساسية لتعزيز إشعاع المغرب على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أولا: تعزيز الحكامة الجيدة ونجاعة الإدارة

تعد الإدارة العمومية أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق التنمية، لكن فعاليتها ما زالت تعترضها تحديات تتعلق بالبطء وتعقيد المساطر وتداخل الاختصاصات.

وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تبسيط المساطر الإدارية
- مراجعة شاملة للمساطر المعقدة
- اعتماد مبدأ الوضوح والسرعة
- تقليص عدد المتدخلين في اتخاذ القرار

- رقمنة الإدارة العمومية
- تعميم الخدمات الرقمية
- ضمان تتبع الملفات بشفافية
- تسهيل الولوج إلى الخدمات

- تحسين جودة الخدمات العمومية
- قياس رضا المواطنين
- ربط الأداء بالمساءلة

- تأهيل الموارد البشرية
- تحفيز الكفاءات داخل الإدارة ومناصب المسؤولية
- تعزيز ثقافة الخدمة العمومية

ثانيا: ترسيخ الشفافية والثقة المؤسساتية

إن بناء الثقة يتطلب منظومة مؤسساتية قائمة على الوضوح والمساءلة.

وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تعزيز الشفافية في تدبير الشأن العام
- نشر المعطيات العمومية
- تقوية آليات الولوج إلى المعلومات

- الحد من الممارسات غير النزيهة
- تحسين آليات الوقاية
- تقوية منظومة النزاهة

- تقوية مؤسسات الحكامة
- دعم استقلالية وفعالية المؤسسات الرقابية
- تطوير أدوات التقييم والمراقبة
- تحسين التنسيق بين المؤسسات

ثالثا: تعزيز سيادة القانون وتيسير الولوج إلى العدالة

يرى الاتحاد الدستوري أن دولة القانون تشكل أساس الثقة بين المواطن والمؤسسات، وأن عدالة فعالة، مستقلة، وقريبة من المواطن تمثل ضمانة أساسية لحماية الحقوق، وتحسين مناخ الأعمال، وترسيخ الأمن القانوني.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- دعم استقلال السلطة القضائية وتعزيز الضمانات الكفيلة بحماية حقوق المتقاضين
- تحسين الولوج إلى العدالة وتبسيط المساطر وتقريب الخدمات القضائية من المواطنين
- العمل على تقليص آجال البت في القضايا وتعزيز نجاعة المنظومة القضائية
- تسريع رقمنة الخدمات والمساطر القضائية بما يسهل الولوج إليها ويحسن فعاليتها
- تعزيز تنفيذ الأحكام القضائية وترسيخ احترامها من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية
- تعزيز الأمن القانوني والقضائي للمواطنين والمقاولات، وضمان وضوح واستقرار القواعد المنظمة للحقوق والمعاملات

رابعا: تطوير الديمقراطية التشاركية وتعزيز القرب

يؤمن الاتحاد الدستوري أن الديمقراطية لا تقتصر على الانتخابات، بل تمتد إلى إشراك المواطن في صنع القرار.
وفي هذا الإطار، يلتزم بـ:

- توسيع آليات التشاور العمومي
- دعم الدور التشاركي للمجتمع المدني
- إشراك الكفاءات الوطنية في السياسات العمومية
- تعزيز المبادرات المحلية

خامسا: تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي

يعتبر الاتحاد الدستوري أن تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة وتطوير العمل الجمعوي يقتضيان استكمال تفعيل المؤسسات الدستورية المخصصة لهذا المجال. ورغم التنصيص الدستوري والقانوني على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، فإن هذه المؤسسة لم تدخل بعد مرحلة التفعيل الفعلي.

وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- العمل على التفعيل الفعلي للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، طبقا للمقتضيات الدستورية والقانونية المنظمة له
- تمكين المجلس من الاضطلاع بأدواره في دراسة وتتبع القضايا المرتبطة بالشباب والعمل الجمعوي وتقديم المقترحات بشأنها
- تعزيز دور الاستشاري في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب
- جعل المجلس فضاء مؤسساتيا لإيصال تطلعات الشباب والفاعلين الجمعويين إلى صناع القرار
- تعزيز مساهمة الشباب والمجتمع المدني في بلورة السياسات والبرامج التي تهمهم
- ضمان استقلالية المجلس وفعالية اشتغاله بما يمكنه من أداء أدواره الدستورية بعيدا عن المقاربات الشكلية

سادسا: مغرب قوي في محيطه الإقليمي والدولي

يمتلك المغرب مكانة متميزة على الصعيد الدولي، بفضل استقراره ومصداقيته وتعدد شراكاته.

لذلك، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية
- دعم الصادرات المغربية
- جذب الاستثمارات
- تقوية حضور المقاولات المغربية في الخارج

- تنويع الشراكات الدولية
- تعزيز التعاون مع إفريقيا
- تطوير العلاقات مع أوروبا وأمريكا وآسيا
- بناء شراكات متوازنة
- تعزيز الدبلوماسية الموازية وإشراك الأحزاب والمنتخبين والمجتمع المدني والكفاءات المغربية في الدفاع عن القضايا والمصالح العليا للمملكة
- ترسيخ الشراكات القائمة على المصالح المشتركة والتنمية

- تقوية الإشعاع الثقافي
- دعم الثقافة المغربية عالميا
- تعزيز الدور الثقافي في الدبلوماسية
- تثمين الهوية الوطنية

سابعا: تثمين دور مغاربة العالم

يعتبر الاتحاد الدستوري أن مغاربة العالم جزء أساسي من الرأسمال البشري والاقتصادي والثقافي للمغرب، وأن تعزيز ارتباطهم بالوطن يقتضي تطوير الخدمات الموجهة إليهم، وتيسير مساهمتهم في التنمية الوطنية، والاستفادة من كفاءاتهم وخبراتهم.

وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تحسين وتبسيط الخدمات الإدارية والقنصلية الموجهة لمغاربة العالم، وتسريع رقمنتها
- تسهيل استثمارات مغاربة العالم بالمغرب وتحسين مواكبة مشاريعهم ومبادراتهم الاقتصادية
- تطوير آليات للاستفادة من كفاءات وخبرات مغاربة العالم في دعم التنمية ونقل المعرفة والتجارب
- تعزيز مشاركة مغاربة العالم في الحياة العامة والمؤسساتية، وفق المقتضيات الدستورية والقانونية
- تقوية الروابط الثقافية واللغوية مع الأجيال الصاعدة من مغاربة العالم وتعزيز ارتباطها بالهوية المغربية
- تعزيز حماية حقوق ومصالح المغاربة المقيمين بالخارج ومواكبتهم في بلدان الإقامة

خاتمة الالتزام

إن مغرب الثقة والإشعاع الذي يدعو إليه الاتحاد الدستوري هو مغرب مؤسسات قوية، وإدارة فعالة، ومجتمع مندمج، ودولة تحظى بثقة مواطنيها وشركائها.

مغرب:

تسوده الشفافية والوضوح

تقوى فيه المؤسسات

يتعزز فيه الإحساس بالإنصاف

ويتأكد فيه موقع المغرب كقوة إقليمية صاعدة

وبذلك يشكل هذا الالتزام الإطار السياسي والمؤسساتي الضروري لإنجاح باقي الإصلاحات وتحقيق الإقلاع الوطني المنشود.

السياسات القطاعية الداعمة

نحو سياسات عمومية منسجمة، فعالة، والتقائية

يؤمن الاتحاد الدستوري أن نجاح الالتزامات الوطنية الكبرى يظل رهينا بمدى قدرتها على التحول إلى سياسات قطاعية دقيقة ومنسجمة وقابلة للتنفيذ، تستجيب لحاجيات المواطن، وتواكب تحولات الاقتصاد والمجتمع.

و من هذا المنطلق، يقدم الاتحاد الدستوري رؤية قطاعية متكاملة، تهدف إلى تحقيق التقاطع بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المجالية، والاستدامة البيئية.

أولا: التحول الرقمي

يشكل التحول الرقمي رافعة أساسية لتحديث الدولة والاقتصاد والمجتمع، وتعزيز قدرة المغرب على الاستفادة من التحولات التكنولوجية المتسارعة.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- اعتماد استراتيجية متكاملة لإدماج الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات العمومية ودعم الابتكار
- تعزيز السيادة الرقمية للمغرب وتطوير قدراته الوطنية في المجالات التكنولوجية الاستراتيجية
- تعزيز الأمن السيبراني وحماية الأنظمة والمعطيات والبنيات التحتية الرقمية
- تطوير المهارات والكفاءات الرقمية ومواكبة حاجيات الاقتصاد وسوق الشغل في المهن التكنولوجية
- تعزيز حكامة المعطيات وتشجيع استخدامها في تحسين السياسات العمومية ودعم الابتكار
- تقليص الفجوة الرقمية بين الجهات والفئات وضمان ولوج أوسع إلى البنيات والخدمات الرقمية

ثانيا: الماء والبيئة والتنمية المستدامة

صبح الماء أحد أبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجه المغرب، في ظل التغيرات المناخية وتزايد الطلب.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تطوير قدرات التخزين المائي
- دعم مشاريع تحلية مياه البحر
- إعادة استعمال المياه العادمة
- تعزيز النجاعة في استعمال الماء
- إدماج البعد البيئي في جميع السياسات العمومية
- تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر
- حماية الموارد الطبيعية

ثالثا: المرأة والأسرة

يؤمن الاتحاد الدستوري أن تمكين المرأة يشكل رافعة أساسية للتنمية، وأن تعزيز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يساهم في بناء مجتمع أكثر إنصافا وتماسكا.
وفي هذا الإطار، يلتزم الحزب بـ:

- دعم ولوج المرأة إلى سوق الشغل
- تعزيز حضورها في مواقع القرار
- تسهيل ولوجها إلى التمويل والمقاولة
- تعزيز تكافؤ الفرص ومحاربة التمييز ضد المرأة
- دعم مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية

رابعا: السياسات الشبابية

يعتبر الاتحاد الدستوري أن الشباب ليس فقط فئة مستهدفة بالسياسات العمومية، بل شريكا أساسيا في التنمية وصنع المستقبل، وأن تمكينه يقتضي توسيع فضاءات المشاركة والمبادرة وفتح المجال أمام طاقاته داخل المجتمع.

وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ: (المجلس الأعلى للشباب)

- تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة، وفتح المجال أمام حضور أوسع لهم في مواقع المسؤولية
- تطوير آليات التشاور مع الشباب وإشراكهم في بلورة السياسات والبرامج التي تهمهم
- دعم المبادرات والمشاريع الشبابية ذات الأثر الاجتماعي والثقافي والمجتمعي، خاصة على المستوى المحلي
- توسيع فضاءات الشباب وتقريب الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية من مختلف الفئات والمجالات
- دعم التطوع والمشاركة المدنية وتشجيع المبادرات التي تعزز روح المواطنة والمسؤولية
- تعزيز تكافؤ الفرص بين الشباب في الولوج إلى فرص المشاركة والتطور

خامسا: الثقافة والهوية

تشكل الثقافة رافعة أساسية للإشعاع الوطني والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- دعم الإنتاج الثقافي
- حماية التراث الوطني
- تعزيز الصناعات الثقافية
- إدماج الثقافة في التنمية الجهوية
- توسيع الولوج إلى الثقافة وتقريب العرض الثقافي من المواطنين
- دعم الفنانين والمبدعين وتشجيع الطاقات الشابة
- تثمين التنوع الثقافي واللغوي والهوية المغربية بمختلف روافدها
- تعزيز حضور الثقافة المغربية وإشعاعها على المستوى الدولي

سادسا: الإعلام والصحافة

يشكل الإعلام الحر والمهني والمسؤول ركيزة أساسية للديمقراطية، وفضاء لبناء الثقة وتعزيز النقاش العمومي.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- صيانة حرية الصحافة واستقلالية العمل الصحفي
- تعزيز المهنية وأخلاقيات المهنة واحترام حق المواطن في المعلومة
- دعم استدامة المقاولات الصحفية وتعزيز استقلاليتها الاقتصادية
- تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين في القطاع
- مواكبة التحول الرقمي وتشجيع الابتكار في الإعلام
- تعزيز دور الإعلام العمومي في تقديم خدمة ذات جودة وتعددية
- دعم التكوين والتربية الإعلامية ومواجهة الأخبار الزائفة والمضللة في إطار احترام حرية التعبير

سابعا: الرياضة رافعة للتنمية والإشعاع

يعتبر الاتحاد الدستوري أن الرياضة حق ورافعة للتنمية والصحة والإدماج الاجتماعي والإشعاع الوطني.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تعزيز الرياضة المدرسية والجامعية وتوسيع ممارسة الرياضة بين الأطفال والشباب
- توسيع الولوج إلى المنشآت الرياضية وضمان توزيعها بشكل عادل بين الجهات
- دعم الجمعيات والأندية الرياضية المحلية
- تحسين حكامة الجامعات والأندية الرياضية وتعزيز التكوين والتأطير
- تطوير الاقتصاد الرياضي وتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل في القطاع
- تثمين استضافة المغرب للتظاهرات الرياضية الكبرى وتحويلها إلى إرث تنموي مستدام

خاتمة السياسات القطاعية

إن السياسات القطاعية التي يقدمها الاتحاد الدستوري تشكل امتدادا عمليا لالتزاماته الوطنية الكبرى، وتهدف إلى تحقيق أثر ملموس على حياة المواطنين، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.
وهي سياسات قائمة على:

- الانسجام
- القابلية للتنفيذ
- الواقعية
- التوجه نحو النتائج

بما يجعل من البرنامج الانتخابي مشروعا متكاملا للإصلاح والتنمية.

المغرب في مواجهة التحديات والأزمات

نحو دولة مرنة، مستعدة، وقادرة على الاستجابة السريعة والعادلة

أثبتت التحولات الأخيرة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، أن الدول التي تنجح في تحقيق التنمية المستدامة ليست فقط تلك التي تحقق النمو، بل تلك التي تمتلك القدرة على التوقع، والاستعداد، والتدخل الفعال في مواجهة الأزمات.

فالمغرب، خلال السنوات الأخيرة، واجه تحديات متعددة، شملت كوارث طبيعية كبرى، وتقلبات مناخية حادة، واضطرابات اقتصادية دولية أثرت على أسعار الطاقة والمواد الأساسية، وهو ما يفرض بناء نموذج وطني جديد قائم على المرونة والجاهزية والاستباق.

و من هذا المنطلق، يلتزم الاتحاد الدستوري بإرساء سياسة وطنية متكاملة لمواجهة الأزمات، تجعل من الدولة فاعلا استباقيا، ومن التراب الوطني مجالا مؤهلا للصمود، ومن المواطن محورا للحماية والدعم.

أولا: بناء منظومة وطنية للوقاية والتدخل في الكوارث

تشكل الكوارث الطبيعية، من زلازل وفيضانات وحرائق، تحديا متزايدا يفرض تطوير أدوات التدخل والاستجابة.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تطوير منظومة الإنذار المبكر
- تعزيز قدرات الرصد والتوقع
- تحسين سرعة ونجاعة التدخل
- تكوين فرق متخصصة على المستوى الجهوي
- توحيد التنسيق المؤسساتي في حالات الطوارئ
- إشراك الفاعلين المحليين في الاستجابة

ثانيا: تعزيز المرونة المناخية والتكيف مع التغيرات البيئية

أصبحت التغيرات المناخية واقعا يفرض على المغرب تطوير قدراته على التكيف والاستعداد لمواجهة آثارها على السكان والاقتصاد والمجالات الترابية.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- دعم تطوير فلاحة أكثر قدرة على مواجهة الجفاف والتقلبات المناخية
- إدماج مخاطر التغير المناخي في تخطيط المشاريع والبنيات التحتية
- تعزيز قدرة المدن والمجالات القروية على مواجهة الظواهر المناخية القصوى
- تحديد المناطق الأكثر عرضة للمخاطر المناخية وتطوير خطط استباقية لحمايتها
- تعزيز أنظمة الرصد والتوقع وتوفير المعطيات المرتبطة بالمخاطر المناخية لدعم اتخاذ القرار
- إدماج معايير المرونة المناخية في التخطيط الترابي والسياسات العمومية

ثالثا: حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية

يتأثر الاقتصاد المغربي بتقلبات الأسواق الدولية، خاصة في مجالات الطاقة والغذاء.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تقوية المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية
- تنويع الشركاء ومصادر التزود
- تطوير البدائل الوطنية
- دعم الفئات المتضررة

رابعا: ترسيخ ثقافة الاستعداد واليقظة

إن بناء دولة مرنة يتطلب ترسيخ ثقافة مجتمعية قائمة على الاستعداد.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- إدماج التربية على المخاطر في التعليم
- تعزيز الوعي المجتمعي وثقافة التطوع
- دعم مبادرات المجتمع المدني
- تطوير برامج التكوين والاستعداد

خاتمة المحور

إن المغرب الذي نطمح إليه هو مغرب مستعد، قادر على مواجهة الأزمات بثقة وفعالية، ومؤهل لتحويل التحديات إلى فرص.

مغرب:

يتوقع ولا ينتظر

يستعد ولا يرتجل

يتدخل بسرعة وعدالة

ويحمي مواطنيه واقتصاده

وبذلك يشكل تعزيز قدرة المغرب على مواجهة التحديات والأزمات ركيزة أساسية لضمان استمرارية التنمية وتعزيز الأمن الوطني الشامل.

الحكامة والتنفيذ

الالتزام، الحكامة، التنفيذ، المسؤولية

من الالتزامات إلى النتائج:

نحو دولة تنفذ، تقيم، وتحاسب

يؤمن الاتحاد الدستوري أن الفرق الجوهري بين البرامج الانتخابية يكمن في القدرة على التنفيذ، لا في كثرة الوعود. فالتحدي الحقيقي الذي يواجه المغرب اليوم لا يتمثل فقط في تحديد الأولويات، بل في تحويل هذه الأولويات إلى نتائج ملموسة يشعر بها المواطن في حياته اليومية.

و من هذا المنطلق، يضع الاتحاد الدستوري الحكامة الجيدة في صلب مشروعه السياسي، باعتبارها الأداة الأساسية لضمان نجاعة السياسات العمومية، وتحقيق العدالة في التنفيذ، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

أولا: اعتماد منهجية جديدة في تنفيذ السياسات العمومية

يلتزم الاتحاد الدستوري بالانتقال من منطق التدبير الإداري التقليدي إلى منطق التدبير المبني على النتائج.
وفي هذا الإطار، سيتم اعتماد:

- تخطيط استراتيجي واضح
- تحديد أولويات وطنية دقيقة
- ترجمة الالتزامات إلى برامج عملية
- ربط السياسات العمومية بمصادر التمويل

- برمجة زمنية للإصلاحات
- تحديد آجال واضحة لتنفيذ المشاريع
- تقسيم الإصلاحات إلى مراحل
- تتبع التقدم المحقق بشكل دوري

- اعتماد مؤشرات للأداء
- قياس أثر السياسات العمومية
- تقييم النتائج بانتظام
- نشر التقارير للعموم

ثانيا: ربط المسؤولية بالمحاسبة وضمان وضوح المسؤولية التنفيذية

يعتبر الاتحاد الدستوري أن نجاح الإصلاحات يقتضي وضوح المسؤولية عن تنفيذها، وأن المحاسبة لا تكون فعالة إلا عندما تكون الاختصاصات والنتائج المنتظرة محددة بشكل دقيق.
وفي هذا الإطار، يلتزم بـ:

- تحديد الجهة المسؤولة عن كل برنامج وإصلاح
- تحديد المسؤوليات التنفيذية بوضوح على مختلف مستويات التدبير
- ربط المسؤولية التنفيذية بأهداف ومؤشرات وآجال محددة
- تقييم أداء المسؤولين على أساس النتائج المحققة
- تفعيل آليات المحاسبة عند التقصير
- تعزيز الشفافية في تدبير الشأن العام

ثالثا: تحسين نجاعة الإنفاق العمومي

يعتبر الاتحاد الدستوري أن جودة الإنفاق لا تقل أهمية عن حجمه.

وفي هذا الإطار، يلتزم بـ:

- توجيه الاستثمار العمومي نحو المشاريع ذات الأثر المرتفع
- تقليص الهدر والازدواجية
- تحسين تدبير الموارد
- تعزيز آليات التقييم المستقل

رابعا: رقمنة تتبع السياسات العمومية وتعزيز الشفافية

تشكل الرقمنة أداة أساسية لتحسين الحكامة ومحاربة الفساد.

وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- تعميم المعطيات المفتوحة
- تطوير منصات تتبع المشاريع
- تعزيز الشفافية في الخدمات العمومية

خامسا: ضمان استمرارية الإصلاحات

إن الإصلاحات الكبرى تحتاج إلى استمرارية تتجاوز المدى الزمني للولايات الحكومية.
وفي هذا الإطار، يلتزم الاتحاد الدستوري بـ:

- ترسيخ الإصلاحات في إطار مؤسساتي
- ضمان استمرارية السياسات الناجحة
- تفادي التراجع عن المكتسبات
- اعتماد رؤية طويلة المدى

ولضمان تحويل هذه المبادئ إلى ممارسة فعلية، يلتزم الاتحاد الدستوري، في حال تحمله مسؤولية التدبير الحكومي، بترجمة أولويات هذا البرنامج إلى برنامج تنفيذي محدد، يربط الالتزامات الرئيسية بأهداف ومؤشرات للنتائج وآجال للتنفيذ والجهات المسؤولة عنها، مع اعتماد تقييم دوري لمستوى الإنجاز وإطلاع الرأي العام على التقدم المحقق.

خاتمة قسم الحكامة والتنفيذ

إن الحكامة التي يدعو إليها الاتحاد الدستوري هي حكامة فعالة وشفافة وموجهة نحو النتائج.

حكامة:
تنفذ بدل أن تؤجل
تقيم بدل أن تفترض
تحاسب بدل أن تبرر

وبذلك تشكل الضمانة الأساسية لتحويل هذا البرنامج إلى واقع ملموس، وتحقيق الثقة التي ينتظرها المواطن من العمل السياسي.

خاتمة سياسية

إن الاتحاد الدستوري، وهو يقدم هذا البرنامج، لا يتقدم بمجرد رؤية نظرية، بل بمشروع وطني متكامل، قائم على الواقعية والطموح، وعلى التوازن بين المبادرة الخاصة والدور الاستراتيجي للدولة، وعلى الجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وبين الوحدة الوطنية والتنوع الجهوي.

إن المغرب الذي نريد هو مغرب الفرص العادلة، الذي يفتح الأبواب أمام الكفاءات، ويحارب الامتيازات غير المبررة، ويعزز الثقة في المؤسسات، ويقوي موقعه بين الأمم.

مغرب:

ينتج أكثر مما يستهلك

ينصف أكثر مما يميز

يوحد أكثر مما يفرق

و يستعد للمستقبل بدل الاكتفاء بتدبير الحاضر

وهذا هو التزامنا.

وهذه هي مسؤوليتنا.

وهذه هي الثقة التي نطلبها من المواطنات والمواطنين من أجل بناء مغرب أقوى، أكثر عدلا، وأكثر إشعاعا.